

عن الدولة والثورة وقوى التغيير



« نسكون أعداءً للحقيقة متجردين عن القيم الوطنية ناكرين للجميل وصنيع الوفاء إلى لم نَفْتَحِر ونعترز بأفراد جيشنا وأمننا اليمني البواسل ولم نمنحهم حقهم من التقدير والاحترام، عرفناكم بمواقفهم الوطنية وأدوارهم البطولية التي جسدها بدمائهم خلال هذه المرحلة العصبية من تاريخ شعبنا اليمني. فقد سجل جيش وأمن اليمن أنصع صفحات الفداء والولاء الوطني خلال الأشهر العشرة الماضية في سبيل الحفاظ على تماسك الدولة والنظام العام، وعلى أمن واستقرار البلاد وأجباها كل المحاولات العنيفة التي استهدفت المشروع الديمقراطي وتجاوز الدستور والقانون والإرادة الشعبية.

محمد علي عناش

ما يجري في

بعض الدول

العربية صورة

مشوهة

للتغيير

وضيقت الخناق على الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية وعلى النخب الثقافية والاجتماعية وعلى حرية الرأي والتعبير، والأدهى من ذلك أن بعض هذه الأنظمة أخذت تؤسس دولتها وتركيبة حكمها بالانكفاء على العصبية سواء العشائرية أو طائفية أو مذهبية، والبعض الآخر من الأنظمة اتجهت إلى بناء تركيبة نفعية للحكم قائمة على المزاجية بين السلطة ورأس المال، واستشرى الفساد، وتمكنت القلة من أن تراكم ثرواتهما الخيالية بطرق غير شرعية بالاستحواذ على فائض الإنتاج القومي، وفي كل الأحوال تم إفراغ الدولة من جوهرها الوطني المؤسسي ولم تتحقق الديمقراطية ولا احترمت الحقوق والحريات، وفي نفس الوقت لم تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي على إثرها يتحقق البناء الديمقراطي الأمني وتنجز التحولات السياسية المتسارعة وتتروخ القيم المدنية والعصرية كواقع مؤسساتي وثقافة مجتمعية، وإنما تم مراعاة الأعباء والمشاكل ومراعاة التطرف والفقر والبطالة والتخلف والأمية، وتشظى المجتمعات إلى كيانات عصبوية عرقية ودينية وطائفية وعشائرية.

والمصحلة النهائية تصف قرن من إحراق المراحل وضياح الإمكانات لم تنشأ الدولة الوطنية المؤسساتية، وإنما نمط من الدولة الهشة التي سرعان ما تنسحق أمام أي هزة فينهار معها كل شيء لأنها لا تتكئ على مجتمع مدني يمثل لها قوفاً لحماية ومنعة يحول دون الانهيار، وإنما تتكئ على عصبيات وعلى شبكة واسعة من التحالفات مع قوى نفعية وتقليدية.

التنظيمات الاجتماعية التقليدية (القبيلة، الطائفة، العشيرة، المذهب) تعتبر العائق الثاني والإشكالي الجوهرى أمام بناء الدولة الوطنية والتحول السياسي والديمقراطي والمؤسسي في المجتمعات التقليدية، خاصة عندما يطغى البناء العرودى في هذه المجتمعات وعلى أساس من هذه التنظيمات الاجتماعية سيكون على حساب البناء الوطني والديمقراطي والمؤسسي والذي من المفترض أن يكون بنائاً أفقياً يشمل جميع فئات المجتمع وشراكمه بلا تفضيحات، وإنما على أساس العمل والنشاط والاهداف الواحدة والقضايا الصبرية المشروعة، لذا فإن هذه التنظيمات أو الكيانات الاجتماعية سوف تكسر وجودها ككيويات عصبوية طامعة في السلطة وتعد العدة للانقضاض عليها حالما توافرت لها القوة المناسبة ومدى أو تلبست في شكل أحزاب سياسية أو منظمات مدنية.

لذا فما حدث ويحدث في البلدان العربية وخاصة «سوريا، ليبيا، مصر، اليمن» وتحت مسمى ثورات الربيع العربي أو ثورات التغيير والحرية، تعتبر صورة مشوهة للتغيير، فالوعي بالمستقبل والقدرة على إدراك النتائج لم تكن حاضرة في المشهد بل مفقودة، وإنما تم الانسياق والانذفاع وراء الحدث بعاطفة ثورية لظنية وأفق ضيق ومالة عممية لا تفرق بين القوى الوطنية الحقيقية والقوى الطائفية المعطلة للعقل والحركة التاريخ برمتها، ما دام الجميع يهتفون ويصرخون بشعار واحد.

في هذا المشهد قد بدا واضحاً ضعف وغياب قوى التغيير الديمقراطية والقوى الليبرالية وتجلت انقساماتها مقابل طغيان كاسع لهذه التنظيمات الاجتماعية التقليدية التي تزعمت المشهد وتكبت أفعالاً ثورية ليس لها أية علاقة بأي منطق ثوري سوى، وإنما لها علاقة بفعل التمرد والأرهاب ومنهج الوصول إلى السلطة بالقوة، من خلال تدمير مراكز الدولة والسلطة.

فاز (غاري) سوريا بالتنظيم السلفي الأبرز في المشهد الثوري السوري، لا يمكن أن يصنعوا ثورة الحرية والكرامة والديمقراطية لأنهم ما وجدوا إلا لبقائهم وبيدوا الشعبية، هكذا عبروا عن أنفسهم وهذا هو جل مشروعهم المستقبلي، كما أن القبيلة والعشيرة التي ترغف شعار الثورة وتترجم المشهد لا يمكن أن تصنع ثورة الحرية والتحديث التي يتطلع إليها الشباب، لأنها في الأساس تعيش مرحلة ما قبل الدولة وعيا وسلوكا، غير أن هذا المشهد عزز طموحاتها في تصعب دولة ولكن من خلال تدمير بنية الدولة القائمة، والدولة التي ستبنيها هي دولة العشيرة التي تنتظرها مصفوفة من الصراعات التي لا تنتهي.

المفكر العربي الكبير دكتور محمد عابد الجابري تناول بدقة وتحليل عميق مسألة الانتقال نحو الديمقراطية في المجتمعات العربية التي وصفها بأنها تعيش مرحلة ما قبل الرأسمالية، واضعا ثلاثة افتراضات واحتمالات في ذلك:

- أن تقوم الأنظمة من ذات نفسها بتحقيق الانتقال نحو الديمقراطية، وهذا الاحتمال كان يعتبر مستحيل، إلا أنه مع بدء الأحداث أصبح في حكم الممكن من خلال الإصلاحات والتدرج السليم في عملية التحول الديمقراطي، وهو ما لم تستوعبه القوى السياسية والشبابية التي اندفعت في اتجاه الثورة بعاطفة لا بعقل.. الإصلاحات التي بادر النظام المغربي إلى تبنيها يعزز إمكانية هذا الافتراض في الوقت الراهن.

- أن تجزأ الأنظمة على الانتقال نحو الديمقراطية تحت ضغط القوى الديمقراطية بشكل سلمي، وهذا الافتراض كان يعتبر هو الأنتب والموضوعي وقد بدأت الأحداث في هذا السياق إلا أنها سرعان ما انحرفت في اتجاه آخر أخذها شكل الانقلاب السياسي وايضا الانقلاب المسلح الذي يمثل الافتراض الثالث.

- أن تسقط الأنظمة بفعل ثوري مسلح غير ديمقراطي وهو أسوأ الافتراضات ولا يمكن للقوى التي تبنت هذا الخيار أن تكون قوى ديمقراطية أو أن تعمل على الانتقال نحو الديمقراطية وتحترم الحقوق والحريات.

إذا أخيراً.. عملها اليمينيون باللجوء إلى خيار التسوية والحل السياسي التوافقي الذي أثمر عن تشكيل حكومة الوفاق الوطني لبيدًا الجميع صناعة لحظة ثورية حقيقية في اتجاه الانتقال نحو الديمقراطية في إطار منظومة متكاملة من الإصلاحات البنوية لتحقيق أهداف وغايات التغيير الجذري.

رحب عبدالكريم محمود مدير عام مكتب التربية بتعزج بكافة الأنشطة والبرامج التي تنفذها المنظمات الإقليمية والدولية في مجال التعليم والتي من شأنها المساعدة في الارتقاء بالعملية التعليمية والتغلب على الصعوبات التي تواجهها. جاء ذلك أثناء لقائه بممثلين لمنظمة CHF والتي تعترزم تنفيذ مشروع التحسين المعيشي CLP في ٢٠ مدرسة بمحافظة تعز والذي يتضمن عدة مجالات منها تدريب المعلمين وصيانة المدارس وتأسيس مكاتب مدرسية وتزويد المدارس

وفي سبيل ذلك قدم آلاف الشهداء أرواحهم الزكية قربانا وفداءً لهذا الوطن وأمنه واستقراره، وهم يواجهون قوى ظلامية أتت من مدرسة طالبان، ومن كهوف القبيلة التي تجردت من كل القيم النبيلة، إلا من قيم وثقافة الفيد والحيلة وثقافة الكر والفر ومنطق القوة والغلبة، وهي نفسها القيم والثقافات التي سادت مجتمع العشيرة في مرحلة ما قبل الدولة والعقد الاجتماعي.

هي في بلادنا مازال لها وجود كبقو متناثرة هنا وهناك، غير أنها في الحقيقة تعيش مرحلة احتضارها وفنائها، لصالح نماء وقوة مؤسسات الدولة، لكنها قد تستعيد عافيتها وقتها تدريجياً عندما يحصل المزيد من غياب للدولة وظيفيا ومؤسسيا، وعندما تضعف وتنهار مقومات استمرارها.

فبفقد ما ترسخ الدولة كإطار مؤسسي ووظيفي فإن التنظيمات الاجتماعية التي ظلت تقاوم حركة التطور وتراكم في قوتها كتنظيمات عصبوية تبدأ تتحضر باندامها وذيولها في بنية المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وهذه العملية لا تتم في فترة قصيرة وبشكل عفوي غير مخطط له، وإنما ستأخذ وقتا كافيا حسب النجاحات التنويرية المحققة في المسارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وبالعكس عندما ترهل الدولة وتضعف نتيجة لإخفاقها التنموي فإن التنظيمات الاجتماعية التي لم تصل إلى مرحلة الاندماج الكامل في البنية المؤسسية للدولة والمجتمع، فإنها سوف تنتعش من جديد ويبدأ العقد الاجتماعي في التفسخ والانهيار، مقابل تنامي العصبيات الصراعية المختلفة، التي سوف تحدد مصير المجتمعات والشعوب في شكل حروب وصراعات عشائرية وطائفية ودينية وهي من أسوأ أنواع الصراعات والحروب لأنها قائمة على العصبية والانتماء الشديد لها، كارتباط مصري ووجداني، وهذا النوع من الصراعات العصبوية كما قال «الجابري» تجعل الفقير في الطائفة والعشيرة يحارب الفقير في الطائفة والعشيرة، بمعنى أنها تنسحق كافة القواسم والقضايا الاجتماعية المشتركة بين جميع أفراد الطوائف والعشائر والتي من المفترض أن تتوحد كطبقة حول قضاياها العادلة. وغالبا ما ينتهي هذا النوع من الصراعات بتغلب عصبية معينة فتمارس الاستياد والقهر والإقصاء لفترة من الزمن، إلا أنها حتما سوف تنهار بتغلب عصبية أخرى أو مجموعة عصبيات وهكذا دواليك.. حتى تتشكل الدولة الوطنية من جديد، وقد تأخذ المسألة فترة طويلة من الزمن حتى تصل إلى هذه النتيجة، وعلى سبيل المثال الصومال التي انهارت فيها الدولة في ١٩٩٠م وحضرت العصبيات المتناحرة التي بدأت قبلية وعشائرية بمزاج سياسي وثوري، وأخذت في السنوات الأخيرة منحنى دينيا منظرًا كثره تلاحق السلفية الجهادية بالوعي الاجتماعي العصبوي، وها هي عشرون سنة ليست كافية كي تفسد هذه الصراعات عن تشكيل دولة وطنية، وهذه تجربة مرارعة لا أخلاقية عن دولة الدكتاتور، وإنما إيضاح خطورة تدمير الدولة في المجتمع العشائري، وخطورة القيام بالفعل الثوري من قبل القوى والأطر القائمة على العصبية في ظل غياب أو ضعف القوى الديمقراطية والمدنية.

المعنى الأخلاقي للدولة

إذا الدولة هي أساس أمن واستقرار الشعوب والمجتمعات وأساس التنمية والتحولات الانسانية الهائلة في جميع المجالات، وبدون الدولة يسود قانون الغاب وتنهار القيم وتنشأ الصراعات والحروب.. من هنا كانت «الدولة» اعظم فكرة ابتكرها الوعي الانساني في مراحل تطور، باعتبار أن الدولة هي نتاج حالة التوافق والرضا بين أفراد المجتمع لتجاوز

كيف يطبق المشترك المبادرة وكيف يفهم الوفاق؟



مطهر الأشموري

والأمن والاستقرار وسرعة إعادة بناء ما دمر ولكنهم يريدون شراكة تثير ضد الرئيس أو تواطؤ الشريك الآخر مع هذا المسلك والسلوك.

لقد رتبت المبادرة وأليتها المزمنة بكل وضوح ودقة طريقة رحيل الرئيس وتسليم السلطة خلال شهر ثلاثه، وحكومة وفاق حتى الانتخابات بعد عامين.

لقد كان الرئيس واضحا ومحقا بما يؤكده السلوك اللاحق للمشترك بعد التوقيع باشتراط الآلية المزمنة حتى تحققت لأنه لا يقبل أن يوقع ثم ينقلب على ذاته بتخريجات في اصطفاف أو بأي التفاف.

والمشترك كان عليه وبعينه الوضوح الموافقي فيما يقبل وما لا يقبل به كاتفاق، أما أن يقبل ثم يعمل ما يريد ويمارس تفعليل ما يريد نقضاً ونسفاً للاتفاق فذلك ما يتنافى ومعايير الإسلام وحتى أسوأ معايير السياسة والعمل السياسي.

علينا التفريق بين حق الاعتصامات السلمية المكفول في الدستور وبين ما يترتب على توقيع المبادرة الخليجية على الأطراف السياسية الموقعة، وأحزاب المشترك التي ركبت موجة الثورة ليس فقط في الداخل ولكن في استثمار الخارج سياسيا وإعلاميا لم تعد تستطيع اللعب ولا بمقدورها الانقلاب بورقة الثورة السلمية، وهي إنما تضفي عراقيل وتعقيدات أمام الوفاق الوطني واقعيا وأمام حكومة الوفاق.

هي واقعيا شرعت مبكراً ومن أول لحظة في تازيم الوفاق سياسيا وواقعيا وتمارس تصعيد ذلك وإذا لم تع أبعاد ما تعمل في ظل أبعاد كل ما يعتمل داخليا وخارجيا وتمارس التصويب الواقعي الوطني فإنها قد توصل الوفاق الوطني وحكومة الوفاق إلى أزمة لم تتوقعها المبادرة الخليجية التي بني القرار الدولي على أساسها، وإذا أُنقَل الغُرب كقوى دولية باتت تتعارض بأي قدر في هذه المحطة حتى عن الإزهاب وتتواطأ بأي قدر أيضا مع معارضات باعتبارها في اصطفاف المحطة تحت عنوان كثير الخداع «ثورات سلمية» فذلك قد يعيد الأزمة إلى مربع الصفر. لم أحس بقوة في الحياة منذ فتتح وعيي أقوى من إيماني بوطني وانتمائي ليمنيتي كوطن، ولهذا ربما صديقي د. سميع جاء متأخراً ليغمز أو يلجم تجاه شخصي بالملكية والجمهورية، لأن مثل ذلك لا يؤثر إلا على حامل أو وارث مرض، أما من تجاوز ذلك في وعيه وتفكيره وثقافته وفي أفعاله وسلوكه فإنه يتسامى إلى مرحلة نقاء وطني وسعة أفق وقدرات وعي والمام لايشدها إلى الوراء مرض أو أمراض أو خز عبلات متعديين وضاربي الودع أيأ كان وضعهم وموضوعهم في إطار تفعيل سياسة أو وضع صراعات سياسية.



فيما عصابة المشترك تستولي على طقم

أبناء صبر يعطون مهلة أسبوع للقبض على قتلة أبناء قراضة

على الطقم وولوا هاربين إلى جهة مجهولة.

من جانب آخر أمهل أبناء صبر بمديرياتها الثلاث (صبر المواد - صبر المسراج - مشرعة وحدنان) السلطة المحلية بمحافظة تعز والأجهزة الامنية اسبوعا بصحبة قتل أبناء الشيخ عبدالرحمن قراضة مالم فإنهم سيستخدمون كل الوسائل الممكنة لإيصال الجناة إلى العدالة..

ومساء الخميس استولى مسلحون بالقوة على سيارة طقم فتح المجاري التابعة للمؤسسة المحلية للياه والصرف الصحي بتعز عندما كان العمال يزاولون عملهم بفتح مجاري مستشفى اليمن الدولي بتعز وأثناء عودتهم في الشارع الرئيسي المجاور لسوق الجملة تعرضوا للقطع من قبل مسلحين مجهولين وانزلوا العمال والسائق بالقوة واستولوا

في اطار مسلسل النهب الذي تمارسه مليشيات المشترك وتحديدا لأعمال لجنة التهيئة بالمحافظة قام مسلحون الأربعة الماضي بالاستيلاء على طقم حكومي كان واقفاً أمام أحد المطاعم في حي الروضة بمدينة تعز أثناء تناول السائق وجبة الإفطار والذي تفاجأ أثناء خروجه بقيام المسلحين بنهب السيارة والفرار بها إلى جهة مجهولة..

ليس هذا فحسب بل إنه بعد أزمة قرابة العام وحين التوقيع على المبادرة كاتفاق وتنفيذ القرار الدولي نسير في مسلك توليفات وسلوك تخريجات لا يقبلها منطق ولا يستسيغها عقل جيش المشترك بكامله أو أطراف منه وأُنقَل فيه ترديد نسف الاتفاق الذي وقعته نسفاً كلياً وترديد الادعاء أنها تنفذ.

لسان حال المشترك في التعامل مع الشريك الآخر هو أنني قبلت أو اضطررت للشراكة معك، ولكن مع استمرار التثوير ضدك كشرية.

منذ فشل الاعتداء على جامع دار الرئاسة وتدخل الخالق لينجو الرئيس من الموت بأعجوبة، فالمشترك يطلب من الخارج عدم السماح بعودة الرئيس من العلاج ويضغط على نائب الرئيس أن ينقلب بل يطلب منه أكثر من ذلك مما هو مضحك.

الاتفاق ببساطة يعني لهذا الطرف استمرار تطرفه حتى في لعب بانئس ومكشوف فهم لا يريدون شراكة لإعادة

منظمة CHF تتفقد المدارس المدمرة من

قبل مليشيات المشترك بتعز



رحب عبدالكريم محمود مدير عام مكتب التربية بتعز بكافة الأنشطة والبرامج التي تنفذها المنظمات الإقليمية والدولية في مجال التعليم والتي من شأنها المساعدة في الارتقاء بالعملية التعليمية والتغلب على الصعوبات التي تواجهها. جاء ذلك أثناء لقائه بممثلين لمنظمة CHF والتي تعترزم تنفيذ مشروع التحسين المعيشي CLP في ٢٠ مدرسة بمحافظة تعز والذي يتضمن عدة مجالات منها تدريب المعلمين وصيانة المدارس وتأسيس مكاتب مدرسية وتزويد المدارس

المستهدفة بحقائب ووسائل تعليمية. وأشار التي مرت بها البلد والتي تحتاج لتدخل عاجل من أجل إعادة تأهيلها وإزالة الأضرار التي حصلت فيها.. لافتا إلى أن مكتب التربية والتعليم سيقدم كافة التسهيلات لإنجاح البرنامج.

يذكر بأن فريق المنظمة قام بزيارة تفقدية لعدد من الإدارات والأقسام في مكتب التربية والتي تعرضت لأضرار فاحدة من قبل مليشيات الإصلاح والفرقة الأولى مدرع.